

المصالحة الوطنية في إطار العدالة الانتقالية

عبد الفتاح القلقيلي *

في دراستنا في العدد السابق بعنوان "العدالة عبر التاريخ" أشرنا إلى "العدالة الانتقالية"، وقلنا "أن مصطلح العدالة الانتقالية حظي حديثا على الكثير من الاهتمام من كل من الأكاديميين وصناع القرار السياسي، كما حظي بالاهتمام في المجالات السياسية والقانونية، وخصوصا في المجتمعات الانتقالية (سواء من نظام تسلطي، او من الخلافات المدنية) إلى الديمقراطية"، وقلنا انها توفر فرصا لهذه المجتمعات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، والعمليات الوحشية الجماعية، والأشكال الأخرى من الصدمات العميقة من أجل تسهيل انتقال ممد إلى مستقبل أكثر ديمقراطية وسلاما. وغالبا ما يُطلق على هذه الاجراءات المصالحات الوطنية".

واليوم، وبما ان موضوعنا الآن هو المصالحة الوطنية، سنتوسع بالحديث عن "العدالة الانتقالية".

أوردت مذكرة توجيهية للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٠ تعريفا لمفهوم العدالة الانتقالية معتبرة انها "النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التوصل إلى تفاهم بشأن الإرث الكبير من انتهاكات الماضي التي تمت على نطاق كبير من أجل ضمان المحاسبة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة".

ويرجع المختصون ظهور مفهوم العدالة الانتقالية إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكنها صارت أكثر وضوحا في سبعينات القرن العشرين عبر ما يقارب من ٢٥ تجربة حول العالم؛ بدأت منذ العام ١٩٧٤ في أوغندا، ثم تلتها عدة تجارب بمسميات مختلفة: في بوليفيا ١٩٨٢، الأرجنتين ١٩٨٣، تشيلي ١٩٩٠، جنوب إفريقيا ١٩٩٥ تيمور الشرقية ٢٠٠٢ وصربيا ٢٠٠٤.

هذا "ويقتصر نطاق العدالة الانتقالية على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم معينة كالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والخروقات الجسيمة لقوانين وأعراف الحرب (كما يرى سوتاس إريك

* كاتب وباحث فلسطيني

المجلة الدولية للصليب الاحمر عدد ٨٧٠٤) على أساس كونها رؤية منهجية تهدف معالجة ماضي انتهاكات جسيمة، ومساعدة الشعوب أو الجماعات على التخلص بشكل مباشر وسلمي وغير عنيف من ثقل الماضي نحو مجتمع ديمقراطي، دون أن يكون ذلك فرضا على المجتمع، وبالتحديد على الضحايا ارتباطا بالعفو والمغفرة. وتقاس شرعية العدالة الانتقالية بمدى معارضة أو تأييد الضحايا لها، ودرجة قدرتهم على المشاركة بها والإفادة منها" (١).

وقد مثلت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب في العام ٢٠٠٤ أول تجربة عربية ومثالا فريداً، كونها محاولة لاثبات إمكانية تحقيق العدالة الانتقالية من داخل السلطة (٢)

ودراسة التجارب العالمية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية مسألة ضرورية لاستخلاص الدروس. وليس الهدف من ذلك هو تقليد هذه التجارب أو استنساخها، بل يهدف إلى الإفادة منها، وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها، وذلك لأن لكل تجربة خصوصيتها ولكل بلد ظروفه، وتحدياته ومشكلاته.

ومعروف أن الاطار العام في المرحلة الجديدة سيكون البحث عن هوية جديدة للمجتمع السياسي الجديد لتكون بديلاً أو نقيضاً للمجتمع السابق الذي انهار أو تراجع أو تفتت.

وقد يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بالعديد من القوانين والأنظمة النافذة، وتهيئة تربة صالحة في ميدان التربية والتعليم لإعادة تثقيف الجيل الجديد بقيم جديدة أساساً للشرعية الدستورية القائمة على الحقوق والحريات، وكذلك تعزيز دور المجتمع المدني الذي يمكن أن يكون شريكاً فاعلاً وقوة اقتراح مكتملة للدولة ومشروعها العدالي، وهنا يمكن للإعلام أن يلعب دوراً كبيراً ولا غنى عنه لتعزيز التوجه العام الدستوري والقضائي والتربوي والمدني للوصول إلى الهدف المنشود.

وقد سبق المنطقة العربية عدد من البلدان على هذا الطريق، مثل الأرجنتين وتشيلي في أميركا اللاتينية التي توافقت مع تجربة جنوب أفريقيا، وكذلك تجارب بلدان أوروبا الشرقية التي عكست اتجاهين: الاتجاه الأول يميل إلى طي صفحة الماضي بعد تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية (العقابية) على عدد محدود من القيادات المسؤولة عن الجرائم، بالترافق مع كشف الحقيقة والسعي لإحقاق العدالة، وتعويض الضحايا، وجبر الضرر، والتركيز على إصلاح الأنظمة القانونية والدستورية والقضائية والأمنية، وإلغاء كل ما من شأنه إعادة عهد الاستبداد والدكتاتورية.

أما الاتجاه الثاني فقد كان يميل إلى التوسع في العقوبة وتصفية الحسابات، دون أن يتوقف كثيراً عند ردود الفعل إزاء فكرة الانتقام والثأر، بما فيها أحياناً اللجوء إلى وسائل غير قانونية (مظاهرات عنيفة، واعتصامات، واغلاق شوارع، ..)، عند تعثر أو تلكؤ الوسائل القانونية لمساءلة المرتكبين. ولعل بعض البلدان العربية سارت بهذا الاتجاه، وخصوصاً تلك التي شهدت أعمال عنف وتدخلات خارجية، وهو اتجاه أقرب إلى القطيعة مع الماضي. وكلا الاتجاهين يتفقان على كشف الحقيقة، وتحصين المجتمع بوضع

ضوابط قانونية ومجتمعية تحول دون العودة إليه. ومنعاً لحدوث أعمال انتقام كيدية وثأر لا بد من الاعتذار الشخصي والمجتمعي وتهيئة جلسات استماع، ولعل هذا النموذج يمكن أن يكون الأقرب إلى طبيعة المجتمعات العربية التي لا تزال تشدّها روابط اجتماعية عشائرية ودينية.

ويجب ان تركز وسائل التوجيه (بما فيها الاعلام) على التسامح، وتجاوز الماضي باتجاه بناء المستقبل.

لقد تنوعت تجارب بلدان العالم في هذا المجال: فلقد سلكت بولونيا وهنغاريا ما سماه البعض "فقه التواصل" (٣)، في حين اتبعت ألمانيا الديمقراطية فقه القطيعة، أما تشيكوسلوفاكيا فقد تراوحت بين القطيعة والتواصل. وإذا كانت عملية التغيير السلمية في هذه البلدان قد حصلت بفعل صعود اللحظة الثورية إلى ذروتها باتحاد العوامل الموضوعية مع العوامل الذاتية، وانتقال الخوف من المحكومين إلى الحكام، فإنها في رومانيا اتخذت طريق مواجهة عنفية ودموية، وأدت في يوغسلافيا إلى تمزيق وحدة الدولة وانقسمت إلى خمس دول، ودخلت في حروب ونزاعات وانتهاكات جديدة وسافرة لحقوق الإنسان وعمليات إبادة وتطهير، بما فيها تدخلات دولية، وخطا الاتحاد السوفياتي السابق على هذا الطريق وتحولت الدولة العظمى إلى ١٥ دولة في إطار حروب ونزاعات حدودية ومجتمعية، أدت إلى إضاعة الكثير من قواعد العدالة الانتقالية التي كان يمكنها تجنب البلاد الكثير من الآلام والويلات، بالتمسك بالحقوق ومسألة الماضي وكشف حقيقة الانتهاكات ووضع حد لها قانونياً ومجتمعيًا، خصوصاً بتعويض الضحايا وجبر الضرر (٤).

أعتقد أن البلدان العربية ليست بحاجة إلى المرور بكل تلك المآسي للوصول إلى الاستقرار والأمن والتحول الديمقراطي، بل عليها وقد ما تستطيع نخبها الفكرية والسياسية التمسك بالقواعد العامة للعدالة الانتقالية والمضي في ترسيخ القوانين والأنظمة الديمقراطية، دفعاً للفوضى.

وانطلاقاً من هذا التحديد الحديث، فلقد أصبحت مسألة تطبيق العدالة الانتقالية أساسية في فهم ومتابعة مسارات التحولات الجارية في الدول العربية التي عبرت مخاضات الثورة بنسب متفاوتة من النجاح. وقد ظهر جلياً بأن هذا المفهوم غريب عن الثقافة الحقوقية السائدة وبأنه كان بعيداً عن اهتمامات المنظمات الحقوقية التي سبق وأن نشطت في هذه الدول أو في محيطها.

ما المقصود بالعدالة الانتقالية؟

مفهوم العدالة الانتقالية هو حلقة الوصل بين مفهومين عموميين هما الانتقال أو التحول (Transition) والعدالة (justice). وبالنسبة لتعريفات الأمم المتحدة، العدالة: "هي من المثل العليا للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق وإحقاقها ومنع التجاوزات والمعاقبة عليها". أما الانتقال أو التحول في مفهوم العدالة الانتقالية: فهو مفهوم منحصر في فترة من التغيرات السياسية تتميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة وتصحيح جرائم ارتكبت عن طريق نظام قمعي سابق، أو حرب أهلية، أو اشتباكات عامة كما حصل في فلسطين (وخاصة في قطاع غزة).

وهو ما يعني أن الانتقال مرتبط في مفهوم العدالة الانتقالية بالانتقال من مجتمع أقل تحرراً إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وتحرراً. ومنذ سبعينات القرن الماضي وحتى الآن تم إقرار مبدأ العدالة الانتقالية في أكثر من ثلاثين دولة حول العالم بما فيها دول عربية كالمغرب والجزائر ودول أوروبية كرومانيا وبلغاريا والتشيك. والجدير بالذكر أنه ليست هناك صيغة واحدة للتعامل مع ماضٍ مفعم بالانتهاكات، فجميع المناهج والأساليب التي تم اتباعها في معظم البلدان التي طبقت تلك التجربة تستند إلى إيمان جوهري بحقوق الإنسان، ولهذا يجدر بكل مجتمع أن يختار الطريق الملائم له.

• ما هي طبيعة الآليات والعمليات المرتبطة بتحقيق العدالة الانتقالية؟

العدالة الانتقالية ليست شكلاً خاصاً من أشكال العدالة، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان. وهناك مجموعة من الآليات المتنوعة المرتبطة بتحقيق العدالة الانتقالية، منها الآليات القضائية وغير القضائية (٥) مثل: أ- تقصي الحقائق: عن طريق تشكيل لجنة مستقلة تتقصى حقائق جرائم الماضي وكيفية ارتكابها والمسؤول عنها، وتحدد ضحاياها.

ب- محاكمات الأفراد المسؤولين عن جرائم الماضي، سواء على انتهاك حقوق الإنسان أو على جرائم اقتصادية متعلقة بقضايا الفساد واستغلال النفوذ والرشوة.

ج- التعويضات: وتشمل تعويض الضحايا وأسرهم عن الضرر الذي أصابهم من جراء انتهاكات الماضي.

د- فحص السجلات: وذلك بمراجعة الملفات الشخصية للموظفين العموميين وأفراد الأمن للكشف عن تجاوزاتهم وجرائمهم والفصل فيها بهدف إصلاح حقيقي للنظام الأمني والقضائي بجانب الإصلاح المؤسسي. وقد اشار احد الخبراء الدوليين بالعدالة الانتقالية الى أن تحقيق العدالة الانتقالية ليس بالأمر السهل، ويستلزم عدة متطلبات، منها:

١- الإرادة السياسية: فهي المحرك الأساسي لمنظومة العدالة الانتقالية وإن توافرت كل السبل التقنية اللازمة لتحقيق تلك المنظومة. فإن لم تتوفر الإرادة السياسية لن يتم تفعيل القوانين والقرارات الجديدة أو سيتم استخدامها لكبح جماح المعارضة السياسية، مما يعني إعادة إنتاج النظام السابق، لان "الانتقال الى الديمقراطية يتطلب ترسيخ ثقافة المشاركة، وحق الاختلاف" (٦).

٢- سيادة القانون: السلطات الحاكمة تضع تدعيم سلطتها وسطوتها على مقاليد الحكم على جدول أولوياتها، وتنشغل عن تعزيز سيادة القانون بل وقد تنظر إلى سيادة القانون بوصفه خطراً على تدعيم سلطتها، وقد يزداد الأمر سوءاً إذا ما اتخذت السلطات الجديدة (الانتقالية) المأخذ نفسه من الانتهاكات التي كان النظام السابق يبتغيها. وعليه ولهذا توجد ضرورة ملحة لتوخي الحذر عند إقرار قوانين خاصة بمعاقبة النظام السابق حتى لا يتسبب ذلك في زيادة قوة ترسانة القوانين الاستبدادية المعرّقة للحياة

الديمقراطية، وذلك عن طريق البعد عن القوانين الاستثنائية التي تخل بمعايير العدالة الجنائية، ولا تحقق قيام محاكمات عادلة ومنصفة. فالغرض من تطبيق منهج العدالة الانتقالية ليس الانتقام من النظام السابق بل الوقوف على حقيقة إدارة هذا النظام وتحديد الضحايا من أجل إعادة الاعتبار لهم، في إطار هدف أوسع وهو الوصول إلى العدل.

٣- استقلال السلطة القضائية: لا يمكن تخيل أي نوع من تطهير المؤسسات أو عزل الجناة أو حتى المحاكمات دون إقرار قانون جديد للسلطة القضائية، يضمن استقلاليتها وتحريرها من سطوة وزارة العدل والجهات الأمنية. والمطلوب ليس فقط ضمانة استقلال القضاة، ولكن أيضًا النيابة العامة، ومعاوئي القضاء، وخبراء وزارة العدل بما فيهم الطب الشرعي.

٤- إنشاء محكمة متخصصة للنظر في الجرائم السابقة، بشرط أن يكون قانون إنشائها متناسباً مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، وألا تُعد محكمة خاصة أو استثنائية.

ويمكن ان تحدد الولاية القضائية لتلك المحكمة عن طريق قانون يصدره المجلس التشريعي القادم، بحيث يحدد اختصاص زمني للجرائم التي تحقق المحكمة في ارتكابها كأن تكون منذ عام ٢٠٠٦ وحتى تاريخ إنشاء المحكمة.

وأن يُطلب رسمياً من أي محكمة وطنية أخرى التنازل عن اختصاصها في نظر القضايا الداخلة في اختصاص تلك المحكمة، وذلك في أي مرحلة من مراحل التقاضي.

كما يمكن إعادة محاكمة أي شخص صدرت في حقه أحكام قضائية باتة من قبل أي محكمة وطنية في حال أن استطاعت المحكمة المتخصصة إثبات أن الإجراءات التي أتبع في محاكمة هذا الشخص لم تكن نزيهة ومحيدة. وفي الآونة الأخيرة، لم تكن التجارب التي تحبو في مصر وفي تونس باعثاً على الارتياح من خلال الفهم الصحيح للمفهوم وتطبيق "عادل" للعدالة الانتقالية بكل ما تعنيه من جوانب قانونية وسياسية وحقوقية واجتماعية وثقافية وتربوية، وشعر المراقبون بأن ما يحصل من محاكمات أو من معالجات في إطار مرحلة ما بعد سقوط النظام أو رأس النظام، ما هي إلا عمليات ترضية أو ترقيع أو حتى محاولات لطى صفحة مؤلمة بطريقة اعتباطية دون التمعّن في قراءتها، وخاصة في ليبيا.

وفي فلسطين ارتفعت ضوضاء المصالحة الوطنية في هذه الأيام، وارتفعت أسهمها نظرا للمناخ والجو السائد والملائم لها بعد انتصارين: الأول، في غزة، حين تغلبت غزة الثائرة والغاضبة بما تملك من تحد على دولة كانت تشكل "رامبو" المنطقة. وحينما نصف ما حدث في غزة انتصارا لا ننضم بذلك لجوقة التطيل والتزوير، ولكننا نكون واقعيين. فمجرد الصمود امام الغزو الشديد هو انتصار. فليس شرط الانتصار هزيمة المهاجم، او القضاء عليه. ألم يكن صمود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢ انتصاراً، رغم ان النتيجة كانت خروج المنظمة من بيروت؟! وكذلك ، ألم يكن صمود حزب الله في جنوب لبنان عام ٢٠٠٦

انتصارا رغم ما لحق لبنان من دمار؟!

اما الانتصار الثاني، فكان حين دخل الفلسطينيون الأمم المتحدة رافعين لواء التحدي. واعتبارنا هذا الحدث انتصارا لا يدخلنا في جوقه المطبلين الآخرين، رغم ان ما حصلنا عليه مجرد قرار للجمعية العمومية، وقراراتها غير ملزمة. والقرار مجرد اعتراف بدولة غير عضو في الامم المتحدة، اي دولة بمقعد مراقب. والذين يبالبون بنصر غزة يحاولون التقليل من شان انتصار نيويورك مشيرين ان منظمة التحرير، واثاء انتهاجها برنامج الكفاح المسلح، وقبل اوسلو كان لها مرتبة مراقب. ومقعدا منذ ١٩٨٨ لم يعد مقعد منظمة التحرير، بل مقعد فلسطين. ورغم صحة هذه المعلومات فإن ذلك لا يلغي انتصار نيويورك لانه من نوع انتصار غزة، حيث ان انتصار نيويورك ايضا كان انتصار صمود امام ضغط وتهديد "رامبو" السياسة الدولية. فإن كانت اسرائيل رامبو المنطقة عسكريا فإن امريكا هي رامبو العالم والحامي لرامبو المنطقة. هذا ما يجب ان يكون، ولكن لماذا يستمر هذا الانقسام الذي يقترّب من دخول عامه السابع؟ ولماذا تغيب الإرادة السياسية عن تنفيذ اتفاقات إنهائه إلى درجة يصبح معها بوسع ملاسنة بين رئيسي الكتلتين البرلمائيتين تعطيل لقاءات البحث في تنفيذ آخر هذه الاتفاقات إلى أجل غير مسمى؟

السبب كما اراه لان الانقسام الفلسطيني ليس حول الديمقراطية او التعسف الامني او الحريات السياسية، كما يحاول البعض تصويره. فالانقسام الحالي مختلف نوعياً عن ما شهدته الساحة الفلسطينية من انقسامات منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ككيان وطني جامع. فهو أول انقسام يختلط فيه الخلاف الفكري السياسي بالتنازع على التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، ولأنه لم يكن ثمة وحدة بين طرفيه قبل وقوعه. بل لعل التنازع على التفرد بهذا التمثيل هو السبب الفعلي لهذا الانقسام واستمراره بينما الخلاف السياسي مجرد غطاء وذريعة. فقد توافق طرفا الانقسام على "التهدئة" كخيار سياسي لإدارة الصراع مع الاحتلال. كما ان جولات الحوار بين طرفي الانقسام لم تبحث بجدية في البرنامج السياسي الوطني. ولم يكن تعطيل الجولات بسبب الخلاف السياسي، بل، إنهما توافقا على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية للسلطة الوطنية. وهذا تجديد للمرحلة الانتقالية لاتفاق "أوسلو" التي انتهى عمرها الزمني في أيار ١٩٩٩.

إن إنهاء هذا الانقسام يحتاج أول ما يحتاج إلى مصارحة تكشف عن السبب الفعلي لوقوعه وبالتالي عن أسباب استمراره وغياب ارادة تنفيذ اتفاقات انهائه.

إن كانت التعددية السياسية طبيعية في اي مجتمع فهي في المجتمع الفلسطيني اكثر طبيعية، وذلك بفعل شتاتهم في جميع بقاع العالم لاكثر من نصف قرن.

وهذا ما يفسّر لجوء بقية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى إدارة خلافها السياسي مع "فتح" كتيار مركزي فيها، وفقاً لقانون الخلاف داخل الوحدة، وبما لا يمس بوحدة التمثيل الفلسطيني، ذلك حتى بعد اتفاق "أوسلو" كمحطة قسمت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى اتجاهات. بل، ويسجل لحركة "الجهاد

الإسلامي" عدم التورط في خطيئة الاحتراب الداخلي، رغم أنها من أكثر الفصائل الفلسطينية جدية وانسجاماً في معارضة هذا الاتفاق (٧).

لو كان الصراع بين طرفي الانقسام على البرنامج السياسي لكانت الظروف الحالية هي البيئة الانسب للمصالحة، فلقد ابدت الفصائل، والسلطة، والجماهير في الضفة، تضامناً فعالاً وجيداً مع قطاع غزة خلال مرحلة العدوان الإسرائيلي الأخير، ثم احتفل الجميع في الضفة وغزة، بالإنجازات التي حققتها المقاومة وحققتها الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وتنقلت وفود حركة فتح القادمة من الضفة في أنحاء القطاع، وتلا ذلك السماح لحركة حماس بالاحتفال على نحو واسع في الضفة لمناسبة ذكرى تأسيسها الخامسة والعشرين. وفي المقابل لم تمنح حماس في أن تقيم حركة فتح احتفالات جماهيرية لمناسبة انطلاق الثورة الفلسطينية في القطاع. وسائل الإعلام لدى الطرفين تعمل في مربع كل منهما بقدر من الحرية، باستثناء أن الصحف الصادرة في الضفة لا تزال ممنوعة من الوصول إلى القطاع. يضاف الى ذلك أن برنامج التسوية ثبتت وهميته، وانسداد آفاقه، ولم يعد المحطة انتظار لقطار غير مؤكد مروره. كما ان برنامج المقاومة المسلحة ثبت عدم توقع انجازاته، ولم تعد في احسن حالاتها الا عملية عض متبادل على الاصابع. والحقيقة ان الصراع هو بكل تأكيد على التمثيل. والتمثيل لا اهمية له في برنامج القتال انما تكمن اهميته في برنامج التسوية. اي إن الصراع ليس على من هو صاحب الحق في قتال العدو، بل من هو صاحب الحق بمفاوضته.

وهذا ما جعله يبدو لبعض المراقبين أن موسم التفاؤل بشأن إمكانية تحقيق المصالحة الوطنية، قد انتهى إلى أفق مفتوح على خيبة أمل أخرى، بالنسبة للذين يأملون في أن تؤدي المصالحة إلى تغيير واقع الحال الذي ترسخ على الأرض خلال مرحلة الانقسام. مقابل ذلك ثمة من يقول إن المصالحة جارية، على اعتبار أن المقصود بها، هو التعامل مع الأمر الواقع القائم بما هو عليه، مع تعديلات تتصل بتوفير مناخات إيجابية بين الفصائل، وبما يتيح لكل طرف معاودة نشاطه السياسي والجماهيري والإعلامي في مربع الطرف الآخر (٨).

المصادر

- ١- Arabic.pnn.ps ظاهر الشمالي
- ٢- عبدالحسين شعبان_مجلة"الاهرام الديمقراطية"-السنة الثالثة عشرة-يناير٢٠١٣.
- ٣- سيمون مارتن لبيست (أكبر علماء الاجتماع اختصاصا بالديموقراطية)، نقلا عن رضوان زيادة_المجلة العربية للعلوم السياسية-ربيع ٢٠١١.
- ٤- رضوان زيادة (المصدر السابق).
- ٥- موقع الكتروني www.cihrs.org
- محمد عز "آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية.
- ٦- عبد الواحد بلقصرى- مجلة المستقبل العربي العدد ٣٦٢ نيسان ٢٠٠٩.
- ٧- علي جرادات "المصالحة تقتضي المصارحة" الايام (٢٠١٣/٣/١٣).
- ٨- طلال عوكل "المصالحة الى اين! " الايام (٢٠١٢/١٢/٢٧).